التالي : استهلاك مديني وصناعي — ٥٥٠ مليون م٣ ، استهلاك زراعي — ١١٧٠ مليون م٣ ، خسائر شبكة المياه — ٥٠ مليون م٣ ، استهلاك لا تتحكم به حكومة اسرائيل — ٥٠ مليون م٣ » (دافيد موشيوف — داغار ، ١٩٧٥/٣/١٧) .

أدت حقيقة وجود معظم مصادر المياه في شمال اسرائيل ، ووجود مناطق جافة في جنوبها ، الى اقامة مشروعين كبيرين لنقل المياه من الشمال الى الجنوب . واقيم المشروع الاول وهو خط نهر (الموجا) اليركون — النقب خلال السنوات ١٩٥٢ — ١٩٥٦ ، وارتكز في ذلك الوقت على ينابيع رأس العين ، غربي القدس ، وهي مصادر مياه اليركون . ونقلت المياه في حينه ، بواسطة ٤ محطات ضخ كبيرة وخمس برك ، حتى مجمع في زوهار شمال النقب ، تبلغ سعته ٨ ملايين م٣ من الماء ، وانتهى هذا الخط في كيبوتس ماغين بالقرب من قطاع غزة . اما المشروع الثاني « خط بحيرة طبريا — رأس العين » (مشروع تحويل مجرى نهر الاردن) فقد اقيم خلال السنوات ١٩٥٧ — ١٩٦٤ ، وذلك لنقل نحو ٣٢٠ مليون م٣ من الماء سنويا من بحيرة طبريا الى الجنوب . ويمر هذا الخط في قناة مفتوحة طريق جبال الجليل ثم يخترق سهل البطوف ، بواسطة اجهزة ضخ ، ويتدفق في انبوب يمر طريق مرج ابن عامر ، السامرة ، وادي الحوارث (السهل الساحلي) والشارون حتى يصل الى بداية شبكة اليركون النقسب في رأس العين . وتم بعد ذلك توحيد المشروعين فيما اسمي « مشروع المياه القطري » ، وذلك « لتجميع معظم مصادر المياه في اسرائيل ، بواسطة توحيد جميع مشاريع المياه والري في مناطق البلد المختلفة ، وتوزيعها بصورة مفيدة لاستغلالها ... » (فلابر — المصدر السابق ، ص ٤٤) .

ان وزارة الزراعة الاسرائيلية متيقظة لمشكلة النقص في المياه التي يمكن ان تواجه اسرائيل خلال السنوات المقبلة ، ولذلك بادرت كلا من مصلحة المياه ، ومجلس تخطيط المياه في اسرائيل وشركة مكوروت للمياه ، الى وضع خطة في السنة الماضية لتأمين طلبات اسرائيل الحالية من المياه ، يكلف تنفيذها ٤٫٢ مليار ليرة بحسب اسعار سنة ١٩٧٣ (و ٧ مليارات ليرة بحسب الاسعار الحالية) . وبحسب هذه الخطة « ينبغي استثمار نحو ٥٠٠ مليون ليرة في تأمين ١٨٥ مليون م٣ من المياه الطبيعية . كذلك ينبغي استثمار نحو مليارى ليرة لتنقية نحو ٣٥٠ — ٤٠٠ مليون م٣ من الماء ، وتطهير نحو ٢٥٠ — ٣٠٠ مليون م٣ من مياه المجاري ، ثم استثمار ١٫٣٥٠ مليون ليرة في اقامة اجهزة لتحلية ١٠٠ مليون م٣ من مياه البحر ، و ٨٥٠ مليون ليرة في نقل وتوزيع ٥٥٠ مليون م٣ من الماء في السنة ، و ٨٥٠ مليون ليرة أخرى في اقامة اجهزة لخزن مياه جوفية اخرى ، و ١٫٥٠٠ مليون ليرة في تحسين ظروف تزويد المياه ونفقات الاستهلاك . وبحسب هذا المقياس ينبغي استثمار نحو ٧٠٠ مليون ليرة سنويا ولمدة ١٠ سنوات ، لتنفيذ هذه الخطة . ويعتقد بعض الخبراء الزراعيين انه ينبغي وضع هذه الخطة على رأس سلم الافضليات في ميزانية الدولة » (دافيد موشيوف — داغار ، ١٩٧٥/٣/١٧) .

ويبدو ، من ناحية ثانية ، ان هناك اعتراضات عديدة في اسرائيل ، ومن جانب خبراء وزارة الزراعة بالذات ، على استعمال مياه المجاري بعد تطهيرها في الزراعة ، لان جودة تلك المياه ، بحسب رأيهم غير مضمونة تماما ، وربما تؤدي الى تلوث المزروعات وتفشي الامراض . اما بالنسبة لمشروع تحلية مياه البحر ، الذي تفكر به اسرائيل منذ سنين طويلة ، فيبدو انه لم يحقق اي نجاح حتى الان بسبب تكاليفه الباهظة . وتسعى اسرائيل الى الحصول على مساعدات ، خاصة من الولايات المتحدة لتمويل هذا المشروع ، وبالفعل وعدت بذلك منذ عهد الرئيس جونسون ، الا ان المشروع جمد في عهد نيكسون . ولكن البيت الابيض عاد واعلن في مطلع هذه السنة بانه سيخصص نحو ٢٠ مليون دولار كمساعدة لاسرائيل لتمويل جزء من هذا المشروع . « وقد حدث ذلك بعد ان تدخل رئيس الحكومة شخصيا طالبا منح اسرائيل الاموال التي اعتمدت قبل خمس سنوات » (تيدي برويس — داغار ، ١٩٧٥/٤/٧) . ولكن مفوض المياه في اسرائيل ، مناحم كنطور ، اعلن ان ذلك البيان الذي اصدره البيت الابيض لم يساعد على تحويل تلك المساعدات الى مبالغ عملية يمكن استخدامها .

اهتمام بمشاريع الليطاني

تتطلع اسرائيل ايضا ، لسد حاجياتها من المياه ، الى الثروات المائية في الدول العربية المجاورة ،